***أصناف الجبرية وفرقهم***

***بحث فى : بقية الفرق المنتسبه للاسلام***

***إعداد / أحمد عبد الحميد مهدى***

***قسم الدعوة وأصول الدين***

***كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية***

***شاه علم - ماليزيا***

***ahmed.mahdey@mediu.ws***

**خلاصة هذا البحث فى : أصناف الجبرية وفرقهم**

**الكلمات الافتتاحيه : أصناف، فرقهم، الشهرستانى**

* ***.المقدمة***

 **الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين ، سوف نقوم في هذا البحث بمعرفة أصناف الجبرية وفرقهم**

* **.عنوان المقالة**

الجبرية أصناف -كما يقول الشهرستاني-: "فالجبرية الخالصة، هي التي لا تثبت للعبد فعلًا، ولا قدرة على الفعل أصلًا، والجبرية المتوسطة، هي التي لا تثبت للعبد قدرة غير مؤثرة أصلًا؛ فأما من أثبت للقدرة الحادثة أثرًا ما للفعل، سمى ذلك كسبًا فليس بجبري، والمعتزلة يسمون من لم يثبت للقدرة الحادثة أثرًا في الإبداء والإحداث: استقلالًا جبريًّا، ويلزمهم أن يسموا من قال من أصحابهم، بأن المتولدات أفعال لا فاعل لها: جبريًّا؛ إذ لم يثبتوا للقدرة الحادثة فيها أثرًا.

والمصنفون في المقالات، عدوا النجارية، والضرارية من الجبرية، وكذلك جماعة الكلابية من الصفاتية والأشعرية، سموهم تارة حشوية، وتارة جبرية، ونحن سمعنا إقرارهم على أصحابهم من النجارية، فعددناهم من الجبرية، ولم نسمع إقرارهم على غيرهم، فعددناهم من الصفاتية...". انتهى كلام الشهرستاني، في (الملل والنحل).

ثم امتدادًا للكلام عن أصناف الجبرية، نذكر فرقهم -إن شاء الله تعالى- وعلى رأسها:

1- الجهمية:

أصحاب جهم بن صفوان، وهو من الجبرية الخالصة، ظهرت بدعته بترمذ، وقتله أسلم بن أحوز المازني، في آخر ملك بني أمية.

وافق المعتزلة، في نفي الصفات الأزلية، وزاد عليهم بأشياء منها، قوله: لا يجوز أن يوصف الباري تعالى، بصفة يوصف بها خلقه؛ لأن ذلك يقتضي التشبيه؛ فنفى كونه حيًّا وعالمًا، وأثبت كونه قادرًا فاعلًا خالقًا؛ لأنه لا يوصف شيء من خلقه بالقدرة والفعل والخلق في نظره، ومنها إثباته علومًا حادثة للباري تعالى لا في محل، قال: لا يجوز أن يعلم الشيء قبل خلقه؛ لأنه لو علم ثم خلق أبقى علمه على ما كان، أم لم يبقَ؟ فإن بقي فهو جهل؛ فإن العلم بأن سيوجد، غير العلم بأن قد وجد، وإن لم يبقَ فقد تغير، والمتغير مخلوق ليس بقديم، ووافق في هذا المذهب، هشام بن الحكم.

قال: "وإذا ثبت حدوث العلم، فليس يخلو: إما أن يحدث في ذاته تعالى، وذلك يؤدي إلى التغير في ذاته، وأن يكون محلًّا للحوادث، وإما أن يحدث في محل، فيكون المحل موصوفًا به لا الباري تعالى؛ فتعين أنه لا محل له؛ فأثبت علومًا حادثة بعدد الموجودات المعلومة، ومنها قوله في القدرة الحادثة: "إن الإنسان لا يقدر على شيء، ولا يوصف بالاستطاعة؛ وإنما هو مجبور في أفعاله، لا قدرة له، ولا إرادة، ولا اختيار"، ومنها قوله: "إن حركات أهل الخلدين تنقطع، والجنة والنار تفنيان"، على نحو ما ذكر في مبادئ الفرقة العامة؛ فهذا الذي تفرد به الجهم بن صفوان.

2- النجارية:

أصحاب الحسين بن محمد النجار، وأكثر معتزلة الري وما حولها، على مذهبه، وهم وإن اختلفوا أصنافًا، إلا أنهم لم يختلفوا في المسائل التي عددناها أصولًا، وهم برغوثية، وزعفرانية، ومستدركة، ووافقوا المعتزلة في نفي الصفات، من العلم، والقدرة، والإرادة، والحياة، والسمع، والبصر، ووافقوا الصفاتية، في خلق الأعمال، قال النجار: "الباري تعالى، مريد لنفسه، كما هو عالم لنفسه؛ فألزم عموم التعلق فالتزم"، وقال: "هو مريد الخير والشر، والنفع والضر"، قال أيضًا: "معنى كونه مريدًا، أنه غير مستكره ولا مغلوب".

وقال: "هو خالق أعمال العباد خيرها وشرها، حسنها وقبيحها، والعبد مكتسب لها، وأثبت تأثيرًا، للقدرة الحادثة، وسمى ذلك كسبًا -على حسب ما أثبته الأشعري- ووافقه أيضًا في أن الاستطاعة مع الفعل".

وأما في مسألة الرؤية؛ فأنكر رؤية الله تعالى، بالأبصار وأحالها، غير أنه قال: "يجوز أن يحوِّل الله تعالى القوة التي في القلب، من المعرفة إلى العين؛ فيعرف الله تعالى بها؛ فيكون ذلك رؤية، وقال بحدوث الكلام؛ لكنه انفرد عن المعتزلة بأشياء، منها قوله: "إن كلام الباري تعالى، إذا قرئ فهو عرض، وإذا كتب فهو جسم".

ومن العجب، أن الزعفرانية، قالت: "كلام الله غيره، وكل ما هو غيره، فهو مخلوق" ومع ذلك قالت: "كل من قال: إن القرآن مخلوق فهو كافر"، ولعلهم أرادوا بذلك الاختلاف، وإلا فالتناقض ظاهر، والمستدركة، منهم من زعموا أن كلامه غيره، وهو مخلوق؛ لكن النبي قال: ((كلام الله غير مخلوق)).

والسلف عن آخرهم، أجمعوا على هذه العبارة؛ فوافقناهم وحملنا قولهم: "غير مخلوق"، أي: على هذا الترتيب والنظم، من الحروف والأصوات؛ بل هو مخلوق على غير هذه الحروف بعينها، وهذه حكاية عنها.

وحكى الكعبي، عن النجار، أنه قال: "الباري تعالى بكل مكان، ذاتًا ووجودًا لا معنى؛ لا بمعنى العلم والقدرة، وألزمه محالات على ذلك، وقال في الفكر قبل ورود السمع، مثلما قالت المعتزلة: "إنه يجب على المفكر، وعلى الإنسان، تحصيل المعرفة بالنظر والاستدلال".

وقالوا في الإيمان: "إنه عبارة عن التصديق، ومن ارتكب كبيرة ومات عليها من غير توبة، عوقب على ذلك، ويجب أن يخرج من النار؛ فليس من العدل التسوية بينه وبين الكفار في الخلود".

ومحمد بن عيسى، الملقب ببرغوث، وبشر بن غياث المريس، والحسين النجار، متقاربون في المذهب، وكلهم أثبتوا كونه تعالى مريدًا، لم يزل لكل ما علم أنه سيحدث من خير وشر، وإيمان وكفر، وطاعة ومعصية، وعامة المعتزلة يأبون ذلك.

 3- الضرارية:

أصحاب ضرار بن عمر، وحفص الفرد، واتفقا في التعطيل، على أنهما قالا: الباري تعالى عالم قادر، على معنى: أنه ليس بجاهل ولا عاجز، وأثبتا لله سبحانه ماهية لا يعلمها إلا هو، وقالا: إن هذه المقالة محكية عن أبي حنيفة -رحمه الله- وجماعة من أصحابه، وأرادوا بذلك: أنه يعلم نفسه شهادة لا بدليل ولا خبر، ونحن نعلمه بدليل وخبر، وأثبتا حاسة سادسة للإنسان، يرى بها الباري تعالى يوم الثواب في الجنة.

وقالا: "أفعال العباد مخلوقة للباري تعالى حقيقة، والعبد مكتسبها حقيقة، وجوزوا حصول فعل بين فاعلين"، وقالا: "يجوز أن يقلب الله تعالى الأعراض أجسامًا، والاستطاعة والعجز بعض الجسم، وهو جسم، ولا محالة بنفي زمانين".

وقالا: "الحجة بعد رسول الله في الإجماع فقط؛ فما ينقل عنه في أحكام الدين، من طريق أخبار الآحاد، فغير مقبول، ويحكى عن ضرار، أنه كان ينكر حرف عبد الله بن مسعود، وحرف أبي بن كعب، ويقطع بأن الله تعالى لم ينزله"، وقال في المفكر، قبل ورود السمع: "إنه لا يجب عليه بعقله شيء، حتى يأتيه الرسول فيأمره وينهاه، ولا يجب على الله تعالى شيء بحكم العقل، وزعم ضرار أيضًا، أن الإمامة تصلح في غير قريش، حتى إذا اجتمع قرشي، ونبطي، قدمنا النبطي؛ إذ هو أقل عددًا، وأضعف وسيلة؛ فيمكننا خلعه إذا خالف الشريعة، والمعتزلة، وإن جوزوا الإمامة في غير قريش؛ إلا أنهم لا يجوزون تقديم النبطي على القرشي".

4- البكرية:

أتباع بكر، ابن أخت عبد الواحد بن زيد، ظهر في أيام واصل بن عطاء -كما يقول البغدادي- وكان قد ذهب إلى ما ذهب إليه النظَّام من بعد في دعواه، أن الإنسان هو الروح دون الجسد، ولم يكن يجوز أن يحدث الله في جماد شيئًا من الحياة؛ كما ذهب إلى ما ذهب إليه أهل السنة، في إبطال القول بالتولد، وكان يزعم أن الله إذا طبع على قلب إنسان، لم يكن مخلصًا أبدًا، وأنه مع ذلك مأمور بالإخلاص، وأن الطبع الحائل بينه وبين الإخلاص عقوبة له، وأنه مأمور بالإيمان مع الطبع الحائل.

وكان يزعم أن الله تعالى يُرى يوم القيامة، في صورة يخلقها ويكلم عباده من تلك الصورة؛ وكان يذهب إلى أن الله المخترع للألم عند الضربة، ويجوز أن يحدث الضربة، ولا يحدث الله ألمًا، وكان يذهب إلى أن مرتكب الكبيرة من أهل القبلة، منافق مكذب لله جاحد له، مخلد في الدرك الأسفل من النار إن مات مصرًّا، وأن الإصرار على الصغائر من الكبائر.

وذهب إلى أن عليًّا، وطلحة، والزبير، كفروا وأشركوا -عياذًا بك اللهم- بقتالهم؛ لكنه كان مغفورًا لهم؛ لما في الحديث عن أهل بدر: ((لعل الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم، فقد غفرت لكم)). هذه هي أهم فرق الجبرية.

**المراجع والمصادر:**

1. **أبو الحسن الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، 1389هـ**
2. **عواد بن عبد الله المعتق، المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها ، الرياض، مكتبة الرشد، 1417هـ**
3. **الدكتور صابر بن عبد الرحمن طعيمة، دراسات في الفرق ، الرياض، مكتبة المعارف، 1408هـ**
4. **عبد القاهر بن طاهر البغدادي، الفَرْق بين الفِرَق ، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت، المعرفة للطباعة والنشر، 1976م**
5. **محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، الملل والنحل، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر، 1395هـ**
6. **علي سامي النشار، نشأة التفكير الفلسفي في الإسلام ،القاهرة، دار المعارف، 1981م**
7. **عبد الرحمن عميرة، المذاهب المعاصرة وموقف الإسلام منه ، بيروت، دار الجيل، 1405 هـ**
8. **مصطفى الشكعة، إسلام بلا مذاهب ، الدار المصرية اللبنانية، 2004م**
9. **إحسان إلهي ظهير، القاديانية دراسات وتحليل ، الرياض، طبع ونشر رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء، 1404هـ**
10. **أحمد محمود صبحي، في علم الكلام: دراسة فلسفية لآراء الفرق الإسلامية في أصول الدين ، مؤسسة الثقافة الجماعية، 1982م**
11. **عبد القادر بن حبيب الله السندي، التصوف في ميزان البحث والتحقيق ، المدينة المنورة، مكتبة ابن القيم، 1410هـ**
12. **محمد عبد الهادي المصري، أهل السنة والجماعة معالم الانطلاقة الكبرى ، الرياض، دار طيبة للنشر والتوزيع، 1409هـ**
13. **الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة ، إشراف ومراجعة: مانع الجهني، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة، 1418هـ**